

ثم يَقْدِمُ فيطلب شفَعته ، قال (ع) : هو على شفَعته ما لم يذهب وقتها ، ووقتُ الشفَعَةِ للحاضرِ البالغِ سَنَةً ، فإذا انقضتِ السَّنَةُ بعد وقت البيع ولم يطلب ، فلا شفَعَةٌ له .

(٢٧٥) وعنه (ع) أَنَّهُ قال : إذا انعقدَ البيع ^(١) وَجَبَتْ الشفَعَةُ ، قَبْضُ المَالِ أو لم يُقْبَض .

(٢٧٦) وعنه (ع) أَنَّهُ قال : إذا اكْتَرَى الشفِيعُ من المشتري الأرض المبيعةَ أو الدارَ ، أو عامَلَه في النخل أو ساوَمَه في شيء من ذلك ، فقد قطع شفَعته .

(٢٧٧) وعنه (ع) أَنَّهُ سُئِلَ عن رجل ادَّعى أَنَّهُ اشترى شِقْصاً ^(٢) من غائبٍ فقام عليه الشفِيعُ ، قال : لا شفَعَةٌ له حتَّى يُثْبِتَ البيعَ .

(٢٧٨) وعنه (ع) أَنَّهُ قال : إذا اختلفَ المشتري والشفِيعُ في ثمن الدار ، فالقولُ قولُ المشتري إذا جاء بما يُشَبِّهه مع يمينه ، إن لم تكن للشفِيعِ بَيِّنَةٌ .

(٢٧٩) وعنه (ع) أَنَّهُ قال : لا شفَعَةٌ في بشرٍ ولا نهرٍ ولا سفينةٍ ، إلَّا أن يكون مع شيء من ذلك أصلُ أرضٍ لم تُقَسَمَ .

(٢٨٠) وعنه (ع) أَنَّهُ قال في الأرض تكون حَبْساً ^(٣) على القوم ،

(١) حش س - من مختصر المصنف : ولا شفعة فيما بيع بعوض كدار بدار أو بسلعة أو ما أشبه ذلك ، وليس للشفيع أن يأخذ بقيمة ذلك ، فإن دار العوض بعينه إلى الشفيع بملك قبل أن تنقضي شفَعته وقبل . . . لها والعرض بحاله لم يتغير بزيادة ولا نقصان كان له أن يردده حل المشتري ويأخذ منه الدار بالشفعة لأنه قد رد إليه عين ماله .

(٢) حش س - اشقص الطائفة من الشيء والقطيعة من الأرض .

(٣) حش س ، ط ، د - أي وقفاً . س ، حبساً ، د - حبساً ، حبساً .